

سوريا

عودة إلى دفتار «أستانا»: موسكو تشدّد على «مহারبة النصر»

في جوّ من النشاط الدبلوماسي والسكري بيت تركيا وروسيا بشأن منطقة «خضّ التصعيد» في إدلب ومحيطها. نوّك موسكو أهمية تطبية، تعهدات ضامني أستانا وعلى راسها «مহারبة التنظيمات الإرهابية»

يعود التركيز على ضرورة فصل «جبهة النصر» (هيئة تحرير الشام) عن باقي أطراف الفصائل المسلحة في إدلب ومحيطها، إلى واجهة الخطاب الروسي، مدعوماً بنماذج «المصالحات» في الجنوب السوري، التي عبّرت وجهة بنقدية الألف من المسلحين، وطوّعتها تحت مظلة «التسويات». جدول أعمال موسكو المزدهج، في الشان

أبدت برلين استعدادها لحضور اللقاء الرباعي المفترض في تركيا

السوري، يتضمّن نقاشات مهمة مع أنقرة بشأن مصير منطقة «خضّ التصعيد» التي أقرت ضمن مسار أستانا، وربط ذلك بملف عودة اللاجئين السوريين من تركيا، ضمن مبادرة روسية أوسع تشمل دول الجوار وكبار القارة الأوروبية. الهدف مرحلي الأول من هذا الجهد، أشار إليه بوضوح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس، بالقول إن «التخاش (مع الدول

الضامنة وخاصة تركيا) يتناول الوضع السوري بكل جوانبه، ولكننا نولي إهتماماً بتحقيق الأهداف التي أتفق عليها أثناء إنشاء منطقة خضّ التصعيد في إدلب، خاصة في الجانب العسكري». كلام لافروف، يشير بوضوح إلى ما تضمنته اتفاق الدول الضامنة الثلاث، روسيا وإيران وتركيا، من تعهد بمحاربة «جبهة النصر» وجميع «التنظيمات الإرهابية الأخرى والجماعات المتحالفة معها»، وهو ما جددت أنقرة التزامه غير مرّة كذلك، جدد الوزير الروسي خلال حديثه أمس، عقب استقباله نظيره اللبناني جبران باسيل، التشديد على ضرورة تحديد «جماعات المعارضة» نفسها، عن «النصرة» في منطقة إدلب. وبالنوازي، أشار نائبه ميخائيل بوغدانوف، إلى أن مسؤولي بلاده سيعقدون «اجتماعات مهمة» مع الجانب التركي، في المستقبل القريب. ولفت إلى أن طهران ستستضيف اجتماعاً لرؤساء الدول الضامنة لمسار أستانا، على أن تكشف الرئاسة عن موعه لاحقاً. وأوضح أنه سيعقد اجتماع في جنيف بين ممثلي الدول الثلاث الضامنة والمعوث الأممي الخاص إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، قبل بدء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بين 10 و15 أيلول المقبل، على أن يناقش عملية إنشاء «اللجنة الدستورية» التي جرى التوافق عليها في سوتشي، وكان لافتاً أمس، أن بوغدانوف لمّح إلى عدم التوافق الكامل حول القمة الرباعية، بين روسيا وفرنسا



يسلمه ممر أبو الظهور في ريف إدلب عودة مشاة المدنيين نحو مناطق سيطرة الحكومة (أ ف ب)

إلى استعداد بلاده للمشاركة في هذا الاجتماع الرباعي، وفق ما نقلت عنه صحيفة «دي تزايت» وفرنسا، بشكل منتظم، لكن «تنظيم وكالة «الأناسول» التركية، إن «المستشارة (انجيلا) ميركل والرئيس (فيلاديمير) بوتن اتفقا خلال لقائهما على المضي قدماً في الإعداد لمثل هذا الاجتماع»، مضيفاً

(الأخبار)

العراق

خطّ ثالث لتشكيل «الكتلة الأكبر»: توحيد ائتلافي الصدر والمالكي

تواصل القوى السياسية العراقية حواراتها على خطّ تشكيل «الكتلة الأكبر»، في ظلّ استبعاد لولادتها فيك منتصف الشهر المقبل، كما كانت متوقفاً. وفيما تراجع عن حظوظ ائتلاف «المعتدلين»، الممثلين بزعيم «التيار الصدري» وحلفائه في الصلوات تلك الكتلة، عاد الحديث عن وساطات وضغوط «داخلية وخارجية» لإعادة إحياء «التحالف الوطني»

بغداد - الأخبار

خلفاً للتحققات التي سرت في خلال الأيام الماضية عن إمكانية إعلان تشكيل الكتلة الخيابية الأكبر قبيل عيد الأضحى، لم تفرّز الحوارات المكثّفة بين الكتل السياسية معطيات جديدة تسمح بإخراج تلك الكتلة إلى دائرة الضوء. وبعد فشل الاجتماع الذي انعقد مساء أول من أمس في فندق بابل بالعاصمة بغداد بين رئيس الوزراء حيدر العبادي، وزعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، بزعم «تباير الحكمة» عمار الحكيم،

الجزائر

الجيش ليس بعيداً عن الانتخابات... لكن

وكان أبرز سجال في الأسابيع الأخيرة، دعوة رئيس حركة «مجتمع السلم» (إسلامي التوجه)، عبد الرزاق مقرى، الجيش إلى المساهمة في الانتقال الديموقراطي للبلاد وإنجاحه، وهو ما قبله قائد الأركان برّد عتيد، إذ اتهم السياسيون بمحاولة جرّ الجيش بسبب فشلهم في الإقتالات أيضاً إطاحة نوبة منار، وهو قائد جهاز الدرك الوطني، واللواء عبد الغني هامل المدير العام للأمن الوطني، كذلك استبدل لواء كبير في وزارة الدفاع الوطني. ومن بين أكثر القرارات تداولها محللون سياسيون، أن إقالة هؤلاء الضباط، خاصة قاندي الناحية العسكرية الأولى والثانية، تُضعف سلطة الرئاسة على الجيش، على أساس أن اللوايين شنتوف وباي مسؤوليان على الرئيس بوتفليقة. في المقابل، هذه الإقتالات، إذا صحت هذه القراءة، تتقوّى سلطة قائد أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح، الرجل القوي في النظام حالياً، وهذا ما يضيف وفق أصحاب هذه النظرة فرضية ترشح بوتفليقة لولاية خامسة.

لا يوجد ما يحتمل بوتفليقة على استعصام صلاحياته لأضعاف محيطه (من اليمين)



الجنرال محمد العيد

لا يمكن في الجزائر أن يقترب موعد انتخابي دون إثارة النقاش حول دور المؤسسة العسكرية. رغم إصرار الجيش على أنه غير معني تماماً بالسياسة ويركز على مهماته الدستورية فقط. ويشهد الحديث أكثر في ذكرى 20 آب من مبدأ أولوية السياسي على العسكري» في تصوره لسير الدولة الجزائرية.

تتعدد التناويلات هذه الأيام حول المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالانتخابات الرئاسية المرتبقة ربيع العام المقبل. وهي ظاهرة مؤاوفة في البلاد بسبب طبيعة النظام السياسي والسوايق التاريخية التي جعلت من الجيش من حيث لا يريد أحياناً فاعلاً رئيسياً في المشهد السياسي. وفي دليل على ذلك، أخذت القرارات الأخيرة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة. إقالة ضباط كبار في الجيش، منحي سياسياً بامتياز عند أغلب الغرابات، إذ رحلت مباشرة إلى دور معين لمصلحة التغيير في البلاد.

اجتمعت المعلومات المتوافرة على تأكيد عدم وجود حكومة قبيل منتصف الشهر المقبل. ولم تختلف التصريحات التي صدرت، أثناء الساعات الماضية، عن النواب الفائزين في الانتخابات، عن سابقاتها، لناحية الحديث عن قرب إعلان «الكتلة الأكبر»، ووصول التفاهات إلى «مرحلة مقدّمة»، لكن، حتى الآن، ليس ثمة في الأفق ما يشير إلى أن إعلان هذه الكتلة سيكون خلال ساعات أو حتى أيام، كما يروّج ممثلو الكتل السياسية. إذ، وفقاً لمصدر مطلع على المفاوضات تحدث إلى «الأخبار»، من «المستبعد جداً» إعلان «الكتلة الأكبر» قبيل الـ15 من أيلول/سبتمبر. وأكد المصدر وجود ضغوطات «داخلية وخارجية» على الكتل «الشعبية» من أجل توحيد صفوفها من جديد، والإلتزام في كتلة واحدة من أجل الإسراع في تشكيل الحكومة، موضحاً أن من بين تلك الجهات التي تمارس ضغوطاً «مراجع دين»، لم يكشف عن اسمائهم.

واحتضن منزل رئيس تحالف «الفتح»، هادي العامري، أمس، اجتماعاً ضمّ ممثلين عن «دولة الأكبر قبيل عيد الأضحى» و«تحالف المحور القانوني» و«التحالف الوطني»، في وقت أفادت فيه أنباء بتعاقد اجتماع آخر بين «الفتح» في وقفايات كردية في إقليم كردستان بالتزامن مع وجود معوث الرئيس الأميركي، بريت ماكغورك، هناك. وإفاد قيادي حضر الاجتماع «الأخبار»، بأن «المجتمعين» لم يتوصلوا إلى اتفاق نهائي بشأن إعلان الكتلة الأكبر، لكنهم

ورأى قذو، وهو أحد أعضاء منظمة «بدر» التي يرأسها العامري، أن «الكتلة الأكبر يجب أن تُشكّل من جميع القوى الشعبية، دون ذهاب إحداها إلى المعارضة السياسية»، مشيراً إلى أن «جميع اللقاءات حول تشكيل الكتلة الأكبر بعيداً عن اشتراك القوى الشعبية الخمس ستفشل، ولن تحقق أهدافها السياسية».

على خطّ مواز، حظّ ماكغورك، أمس، رحاله في أرييل، عاصمة إقليم كردستان، بعد سلسلة لقاءات أجراها في العاصمة بغداد مع زعماء وقيادات سياسية. وبحسب وسائل إعلام كردية، التقى ماكغورك رئيس الإقليم، مسعود بارزاني، الذي أكد لضيفه أن «الأهم الإلتزام الصحيح من جانب الأطراف العراقية بمبادئ الشراكة، وكذلك وجود ضمانات واليات واضحة لتطبيق الشراكات والاتفاقيات». وكان ماكغورك قد التقى، في وقت سابق، رئيس ائتلاف «دولة القانون»، نوري المالكي، حيث أبلغه بوجود «تحفظ» اميركي على بعض الأطراف في تحالف «الفتح» وبحسب القيادي البارز في «دولة القانون»، سامي العسكري، أكد المالكي لبعوث الرئيس الأميركي ضرورة أن «تقف واشنطن على مسافة واحدة من الجميع، وأن لا يكون لها موقف منحاز». ونقل العسكري عن المالكي تشديده على أهمية أن تكون الحكومة المقبلة «قوية»، واعتباره أن تحفظ الإدارة الأميركية عن أطراف في «الفتح» فيه «تفاق».



نظر اصحاب الميذ من سوريا انه كردستان العراق غير مصر سيمالكا الحدودي (أ ف ب)

«إن «هادي العامري جدّد محاولته إقناع الصدر بإعادة إحياء التحالف الوطني من خلال تشكيل الكتلة

حظّ مبعوث الرئيس الأميركي في أربيل بعد إجرائه لقاءات في بغداد

الأكبر، وضّم جميع القوى الشعبية الخمس ضمن تشكيل الحكومة المقبلة»، لافتاً إلى أن «المحاولات السابقة لإقناع الصدر قد فشلت، وقد تُنجح في الوقت الحالي».

الأفواه، اعتقال إمام المسجد الحرام وخطبته الشيخ صالح آل طالب، بحسب ما أكد قبل يومين حساب «معتقلي الراي» على موقع «تويتر»، عازياً الاعتقال إلى «خطية له (ال طالب) عن المنكرات، ووجوب إنكارها على فاعلها». وتكمن خطورة هذه الحادثة، وتمايزها عنّا سبقها، في أنها تطاول وجهها منتخياً بالكامل إلى الجناح الديني للتحطام، بل ومُعَيّناً في منصبه بموجب أمر ملكي صادر منذ ما يزيد على 15 عاماً. صحيح أن السلطات أقدّمت، قبل ذلك، على اعتقال أستاذ في جامعة محمد موسى العزايزي، وهو ما سبقه في مخاصمة الحكومة (كسلمان العودة وعوض القرني وآخرين) هو الشيخ عبد العزيز الفوزان، إلا أن وصول المفوضي الاعتقالات إلى من هم عملياً الكلفون إلقاء خطبة النظام الدينية في الحرم المكي ينبي بمرحلة جديدة تجرّأ في تغريدات على «تويتر» على استنكار ارتفاع فواتير الكهرباء في المملكة، منبها إلى أن الحد الأقصى منه البعض لتوقع مناوشات بين الطرفين شبيهة بما حدث في أيلول/سبتمبر من عام 1992، عندما ألقى الملك فهد 10 من أعضاء «هيئة كبار العلماء» بعد رفضهم التوقيع على بيان بدين تُطلقى ما عُرفت حينها بـ«مذكرة النصيحة»، في حادثة «سكفت» عن قوة لدى الهيئة إن أرادت توظيفها إزاء تغوّى السلطة». حسب ما يرى الباحث في الشؤون السعودية، فؤاد إبراهيم.

الهלוسة باعتقال كلّ من صدر عنه موقف نقدي»، لن يكون آخرها على ما يبدو العزم على إجراء محاكمات سرية للثمانين من أبرز الشخصيات المعتقلة، وهم: سلمان العودة، عوض

تبدأ السلطات في أيلول محاكمات سرية لـ8 من أبرز المعتقلين

القرني، محمد موسى الشريف، إبراهيم المديميغ، عادل باناعمة، عصام الزامل، خالد العلكمي، وفهد السندي، وطبقاً لحساب «معتقلي الراي»، ستبدأ هذه المحاكمات في

مترجمون عندهم السلطات السعودية لمساعدة الحجاج الذين لا يعرفون العربية (أ ف ب)



(الأخبار)